مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل -دراسة بعض الحالات الميدانية بقطاع غزة -

The Extent to Which Socio-Economic Factors Contribute to Juvenile Delinquency Among Accused Homicide Offenders: A Field Case Study in the Gaza Strip

10.35781/1637-000-186-006

الباحث/ ربيع زيدان سليمان الحواجري*

*اسم الجامعة: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – كلية الدراسات العليا

-التخصص: علم الاجتماع

Email: kamel404_@hotmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل في قطاع غزة، وذلك من خلال دراسة بعض الحالات الميدانية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداتا جمع البيانات في الاستبانة والمقابلة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الجانحين المتهمين بجرائم القتل في المحافظات الجنوبية، وبلغت العينة القصدية (61) حدثاً، إلى جانب عينات مساندة من أولياء الأمور والأخصائيين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها أن مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتمثلت في أهم أركانها وهي أن سياق الحرب والحصار تصدّت قائمة العوامل الأكثر حزماً في جنوح الأحداث بنسبة 90.4%، إذ أدى تدمير الأفق الوجودي وانهيار شرعية القانون إلى تحويل العنف إلى أداة للتكيف، تشرعن إزهاق الأرواح في منظومة قيمية مغايرة تماماً لما هو سائد في الظروف الطبيعية. كما بيّنت النتائج أن التفكك الأسري ليس عاملاً منفصلاً، بل مساراً تراكمياً هداماً، إذ سجل تراكم الصدمات الأسرية تأثيراً جذرياً بنسبة 89.6%، حيث يتسبب تداخل التصدع الأسري مع ضغوط المعيشة في تبلور "الهوية العدوانية الصلبة" لدى الحدث، التي تصبح إطاراً مرجعياً ثابتاً في تعامله مع العالم الخارجي. وأظهرت النتائج أيضاً أن التفكك الأسري يُسهم في تهيئة الاستعداد الاجتماعي والنفسي للانحراف بنسبة 87.6%، وأن جماعات الأقران تلعب دوراً محورياً في تبني الهوية العدوانية بنسبة 89.0%، فضلاً عن انتقال العنف من الفضاء الأسري إلى المجال العام بنسبة 90.0% وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بأهمية تبني مقاربة شمولية متعددة المستويات في التعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث، تجمع بين التدخلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يتناسب مع خصوصية السياق الفلسطيني في قطاع غزة، على ألا تكتفي بالتدابير العقابية أو الأمنية وحدها. كما شددت على ضرورة تعزيز برامج الإرشاد النفسي والأسري، وتفعيل سياسات الوقاية المبكرة، وإنشاء نظام إنذار مبكر مجتمعي، وإصلاح التشريعات الوطنية بما يكفل حماية فعالة للأحداث، ويُرسخ مبادئ العدالة التصالحية بدلاً من العدالة العقابية.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، جنوح الأحداث، جرائم القتل، التفكك الأسري، الإشراف الأبوي، قطاع غزة.

ISSN : 2410-1818

The Extent to Which Socio-Economic Factors Contribute to Juvenile Delinquency Among Accused Homicide Offenders: A Field Case Study in the Gaza Strip

Researcher/ Rabee' Zaidan Sulaiman Al-Hawajri

Abstract

This study aims to which **This study aims to examine the extent to which socio-economic factors contribute to juvenile delinquency among accused homicide offenders: a field case study in the Gaza Strip."** through an empirical field investigation of selected cases. The significance of this research lies in the scarcity of field-based studies addressing this phenomenon within a uniquely Palestinian context, characterized by chronic siege conditions and sustained economic deterioration, which necessitates a profound understanding of the latent social factors underpinning criminal behavior, The study used Methodologically, the study employed a descriptive-analytical framework in conjunction with a case-study approach. Data were collected via two primary instruments: a structured questionnaire and in-depth interviews. The target population comprised all delinquent juveniles formally charged with homicide offences in the southern governorates of Palestine. A purposive sample of 61 juvenile defendants was selected, complemented by subsidiary samples drawn from parents and specialist practitioners to ensure triangulation of perspectives, and The study yielded a set of findings, the most prominent of which indicate that the compounded context of war and siege ranked foremost among the decisive factors driving juvenile delinquency, registering a radical impact of 90.4%. The destruction of the existential horizon and the collapse of legal legitimacy have effectively transformed violence into a mechanism of adaptation and survival, legitimizing the taking of life within a value system entirely distinct from that prevailing under Furthermore, the normal circumstances, findings revealed that family disintegration operates not as an isolated variable but as a cumulative and corrosive trajectory of risk, with the accumulation of familial trauma recording a profoundly radical impact of 89.6%. The interplay between familial fragmentation and livelihood pressures contributes to the crystallization of a "rigid aggressive identity" in the juvenile, which subsequently becomes a stable referential framework governing his interaction with the external world Additional results demonstrated that family disintegration predisposes juveniles to socio-psychological vulnerability, contributing to deviant outcomes at a rate of 87.6%, while peer groups play a pivotal role in the adoption of an aggressive identity, with an impact rate of 89.0%. Moreover, the transfer of violence from the domestic sphere to the public domain was recorded at 90.0%. In light of these findings, the study advocates for the adoption of a comprehensive, multi-level intervention

ISSN : 2410-1818

framework in addressing juvenile delinquency, integrating psychological, social, and economic interventions in a manner commensurate with the distinctive Palestinian context of the Gaza Strip, rather than relying solely on punitive or security measures. Central to this approach is the reinforcement of psychological and family counseling programs, the activation of early prevention policies, the establishment of a community-based early warning system, and the reform of national legislation to ensure adequate protective measures for juveniles, while consolidating the principles of restorative justice in place of retributive justice.

Keywords: *Social Determinants, Juvenile Delinquency, Homicide Offenders, Family Disintegration, Parental Supervision, Southern Governorates Palestine.*

المقدمة:

تُعَدُّ ظاهرةُ جنوحِ الأحداث من الظواهرِ الاجتماعيةِ المتلازمةِ والمستمرةِ عبرَ العصورِ، إذ عانتْ منها المجتمعاتُ البشريةُ قديماً وحديثاً على السواء. وقد باتتْ هذه الظاهرةُ تُشكِّلُ واحدةً من أعقدِ الإشكالياتِ الاجتماعيةِ التي تواجهُ الدولَ المعاصرةَ، متقدمةً كانتْ أمناميةً (شبير، 2003). فالأمنُ يمثِّلُ حاجةً إنسانيةً أساسيةً، ويُعَدُّ ركيزةً جوهريةً في بناءِ المجتمعِ وتشييدِ الحضارةِ؛ إذ لا استقرارَ دون أمنٍ، ولا أمنَ دونَ شعورِ الفردِ والجماعةِ بالأمانِ النفسيّ والطمأنينةِ الاجتماعيّة. ولا يتحقَّقُ الأمنُ إلا حينَ يخلو العقلُ الفرديُّ والحسُّ الجماعيُّ من أيِّ إحساسٍ بالتهديدِ للسلامةِ والاستقرار.ومع ذلك، فإنّ ظاهرةَ جنوحِ الأحداث لا تُعَدُّ في جوهرِها ظاهرةً إجراميةً بالمعنى الضيّقِ الذي يستوجبُ القمعَ والعقابَ فحسب، بل هي في المقامِ الأولِ ظاهرةٌ اجتماعيةٌ تتطلَّبُ رعايةً متخصِّصةً، وتدخلاً وقائياً، ونظرةً تأهيليةً شاملةً، كما أكَّدتْ ذلك كلٌّ من دراسةِ شبير (2003) ودراسةِ ياسين(2018(وإذا ما نظرنا نظرةً خاصةً إلى المجتمعِ الفلسطينيّ في قطاعِ غزة، نجِدُه لم يكن مُستثنى من هذه الظاهرة، إذ يُعاني هو الآخر من تداعياتِ جنوحِ الأحداث كما تعاني منه المجتمعاتُ الأخرى. ويُعزِّزُ هذا الطرحَ ما تُظهرُه الإحصاءاتُ الرسميةُ من تحليلٍ للخصائصِ الاجتماعيةِ والبيئيةِ للجريمة، إذ تشيرُ هذه الإحصاءاتُ إلى أنّ نسبةً عاليةً من الأفعالِ الإجرامية تقعُ داخلَ المنزلِ أو في جوارِه المباشرِ، حيث بلغتْ حوالي 34.8٪ داخلَ المنزلِ، و34.1٪ في جوارِه. وهذا يُبرزُ - بدقةٍ - الدورَ المحوريّ للبيئةِ المباشرةِ والروابطِ الأسريةِ في تشكيلِ السلوكِ الإجرامي، وهو ما يتقاطعُ تحليلياً مع فرضياتِ نظريةِ الضبطِ الاجتماعي، ونظريةِ الأنومي، كما يُؤكِّدُ على أنّ الخللَ في الرقابةِ الاجتماعيةِ غيرِ الرسميةِ يُشكِّلُ أرضاً خصبةً لتفاقمِ الظاهرةِ داخلَ النسيجِ الأسري والمجتمعيّ.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ الإحصاءاتِ التي تتعلَّقُ بنِسَبِ التبليغِ عن الجريمةِ وأسبابِ عدمِ التبليغِ تُقدِّمُ دلالاتٍ عميقةً في هذا السياق. فقد أظهرتِ النتائجُ أنّ نسبةَ 20.0٪ من الحالاتِ لم تُبلَّغْ لأنّ الموضوعَ حُلّ شخصياً أو عشائرياً، في حين بلغتْ نسبةُ عدمِ الرغبةِ في تدخُّلِ الشرطةِ 23.3٪. وهذه المعطياتُ تُعزِّزُ

ISSN : 2410-1818

الطرحَ القائلَ بضعفِ المؤسساتِ الرسميةِ، وفاعليةِ الآلياتِ غيرِ الرسميةِ - كالضبطِ العشائريّ والمجتمعيّ - في معالجةِ الظاهرةِ، مما يُشيرُ إلى تراجعِ دورِ الدولةِ، وبروزِ أنماطٍ بديلةٍ من الضبطِ الاجتماعي، غالباً ما تكونُ أقلّ كفاءةً في تحقيقِ العدالةِ وحمايةِ حقوقِ الأحداث من الانحرافِ والعودِ إلى الجريمة.

-مشكلة الدراسة:

تُجمعُ الآراءُ العلميةُ على أنّ جريمةَ القتلِ تمثّلُ واحدةً من أكثرِ الظواهرِ الإنسانيةِ تعقيداً، وأشدّها تشابُكاً في أبعادها، وتنوُّعاً في جوانبها؛ الأمرُ الذي جعلَها محورَ اهتمامٍ للعديدِ من التخصُّصاتِ المعرفية، كعلمِ الاجتماعِ، وعلمِ النفسِ، والقانونِ، وعلمِ الاجتماعِ الجنائيّ، والعلومِ السياسيةِ، والخدمةِ الاجتماعيةِ، وعلمِ النفسِ الجنائيّ، والعلومِ الاقتصاديةِ، وغيرِها من حقولِ المعرفةِ الإنسانية. ولا يقتصرُ هذا التعقيدُ على الجريمةِ بوصفِها فعلاً قانونياً، بل يمتدُّ ليشملَ تداعياتِها النفسيةَ والاجتماعيةَ، وما تخلّفُه من آثارٍ تمتدُّ إلى الفردِ والأسرةِ والمجتمعِ على السواء. وقد أشارت عدة دراسات سابقة منها العتيبي (2019)، وكذلك دراسة الكايد، (2026) ودراسة حسين(2023) حيث تناولت الدراسات ظاهرة القتل لدى المجتمعات العربية وخاصة ارتكاب جرائم القتل، فيما تشيرُ دراسةِ جعفر(1984) ودراسةِ العصرة وأبو الخير(1964) إلى أنّ مشكلةَ جنوحِ الأحداث تُشكّلُ قضيةً حيويةً في المجتمعِ الفلسطينيّ، تستوجبُ توجيهَ أنظارِ المجتمعِ بمؤسساتِه الرسميةِ وغيرِ الرسميةِ نحوَها، بالنظرِ إلى ما يترتّبُ عليها من أضرارٍ ماديةٍ واجتماعيةٍ ومعنويةٍ كبرى. ولا يقتصرُ الأمرُ على الوقايةِ والحدّ من الظاهرةِ فحسب، بل يمتدُّ ليشملَ ضرورةَ إعادةِ تأهيلِ هؤلاءِ الأحداث الذين تجرفُهم الظروفُ القاهرةُ في تيارِ الانحرافِ والجنوح، وإدماجهم مجدداً في نسيجِ المجتمعِ، وتمكينِهم من التمسُّكِ بقيمِه ونظمِه ومعاييرِه وقوانينِه، وتحويلِ مسارِهم من التخريبِ إلى البناءِ، ومن الانحرافِ إلى الإنتاجِ والعطاءِ. ويتجسّدُ هذا الهدفُ السامي في تخليصِ الحدثِ الجانحِ وأسرتِه من الآلامِ التي يُعانيانِها، والحدّ من الوقوعِ في ضحايا جددٍ، على نحوٍ يُحقّقُ العدالةَ الإصلاحيةَ، ويُرسّخُ دعائمَ الأمنِ المجتمعي.

وانطلاقاً من هذا المنظورِ التكامليّ، يسعى هذا البحثُ إلى دراسةِ مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المسببة لجنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل، وذلك من خلالِ منهجِ دراسةِ الحالةِ لبعضِ الأحداث في قطاعِ غزة. وتنتمي هذه الظاهرةُ إلى فئةِ الظواهرِ الاجتماعيةِ المتأصّلةِ منذُ القدمِ، والمصاحبةِ لوجودِ الإنسانِ على سطحِ الأرض، والتي - وفقاً لرؤيةِ بعضِ الباحثين - ستظلُّ قائمةً ما دامتِ البشريةُ باقيةً. وهي بذلك تُعَدُّ من أبرزِ الظواهرِ الاجتماعيةِ التي تشهدُ تزايداً مطرداً، لا في البلدانِ الناميةِ فحسب، بل في الدولِ الصناعيةِ المتقدمةِ أيضاً، ممَّا يُضفي عليها طابعاً عالمياً يُجاوزُ الحدودَ الجغرافيةَ والفوارقَ الحضاريةَ،

ISSN : 2410-1818

أسئلة الدراسة:

السؤال المركزي الرئيس والذي يخط تضاريس هذه الدراسة ومعالمها هو: **ما مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل لبعض الحالات الميدانية في قطاع غزة؟**

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. كيف تسهم البنية الأسرية (الاستقرار، التفكك، غياب أحد الوالدين) في تشكيل المسار الاجتماعي للحدث قبل ارتكاب جريمة القتل؟
2. كيف ينعكس الوضع الاقتصادي للأسرة (الفقر، البطالة، الاعتماد على المساعدات) على التجربة الحياتية للحدث ومسار انخراطه في العنف؟
3. ما دور الخبرات المبكرة للعنف الأسري والإهمال في بناء الاستعداد النفسي-الاجتماعي للجنوح؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف الآتية:

الهدف الرئيس: التعرف على **مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل لبعض الحالات الميدانية في قطاع غزة**

-الأهداف الفرعية:

1. التعرف على أنماط التفكك الأسري والحرمان الاجتماعي وعلاقتها بارتكاب جرائم القتل من قبل الأحداث.
2. الكشف عن الوضع الاقتصادي للأسرة (الفقر، البطالة، الاعتماد على المساعدات) على التجربة الحياتية للحدث ومسار انخراطه في العنف
3. الخروج بتوصيات عملية تسهم في تطوير سياسات الوقاية الجنائية وحماية الطفولة في قطاع غزة.
4. دعم توجهات العدالة الإصلاحية في التعامل مع الأحداث الجانحين بدلاً من المقاربة العقابية البحتة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

تنطلق الدراسة من افتراضات تفسيرية نوعية **لا تهدف إلى اختبار علاقات سببية إحصائية**، وإنما إلى تتبع مسارات الكشف عن **مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل لبعض الحالات الميدانية في قطاع** بما يسمح باستخلاص تعميمات تحليلية ذات قيمة تفسيرية وقد تمثلت الفرضيات الفرعية الآتية والتي انشقت من الفرضية الرئيسية (بصيغة تحققية) وهما حسب الآتي:

ISSN : 2410-1818

الفرضية الفرعية الأولى:

- التفكك الأسري كمسار بنيوي للجنوح

تفترض الدراسة أن التفكك الأسري لا يعمل كعامل منفصل، بل كمسار تراكمي يعيد تشكيل التنشئة الاجتماعية للحدث، بما يزيد من هشاشة الضبط الاجتماعي ويُسهِم في تهيئة مسار الجنوح نحو العنف الشديد.

الفرضية الفرعية الثانية:

- العنف الأسري كآلية لإعادة إنتاج العنف

تفترض الدراسة أن التعرض للعنف داخل الأسرة يسهم في تطبيع العنف في وعي الحدث، ويعمل كآلية لإعادة إنتاج السلوك العنيف في المجال العام، بما في ذلك جرائم القتل.

الفرضية الثالثة:

- الفقر والتهميش كخبرة معيشة لا كمتغير اقتصادي فقط

تفترض تولد الإحباط والشعور بالحرمان النسبي، بما يسهم في إعادة تعريف العنف كوسيلة للتكيف أو الدراسة أن الفقر لا يؤثر فقط بوصفه وضعاً اقتصادياً، وإنما بوصفه خبرة اجتماعية-نفسية التعبير.

- متغيرات الدراسة: رغم الطابع النوعي للدراسة، فقد تم تحديد متغيرات الدراسة على نحو مفاهيمي وتحليلي، بما يخدم تنظيم التحليل وليس القياس الإحصائي الصارم:

شكل رقم (1) يوضح مكونات المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع
المتغيرات الاجتماعية: 1. المستوى التعليمي للوالدين 2. التفكك الأسري 3. العنف الأسري. 4. ضعف الضبط الأسري. **المتغيرات الاقتصادية:** 1. دخل الأسرة، حالة العمل. 2. الفقر وخاصة الفقر المدقع.	**جنوح الأحداث في جرائم القتل** 1. نوع الجريمة (قتل، شروع في قتل). 2. ملابسات الجريمة 3. مستوى العنف المستخدم. 4. المسار الزمني المؤدي إلى الجريمة

ISSN : 2410-1818

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية

تسهمُ هذه الدراسةُ في إثراءِ الأدبياتِ العربيةِ والفلسطينيةِ المتعلّقةِ بجنوحِ الأحداث، وذلك من خلالِ الربطِ المنهجيّ بينَ الأبعادِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ المختلفةِ - كالتفككِ الأسري، وضعفِ الرقابةِ الوالديةِ، والعنفِ الأسري، وجماعةِ الأقرانِ، والانتماءِ المجتمعيّ - وبينَ جريمةِ القتلِ لدى الأحداث. وهذا الربطُ يُعزّزُ الفهمَ التفسيريّ المتكاملَ للظاهرةِ، ويُقلّصُ من الطابعِ التجزيئيّ الذي اتّسمتْ به كثيرٌ من الدراساتِ السابقةِ، والتي تناولتِ العواملَ الاجتماعيةَ بمعزلٍ عن بعضِها البعضِ، دونَ إدراكِ التداخلِ البيّنِ بينَها في تشكيلِ السلوكِ الإجراميّ فضلاً عن ذلك، تُتيحُ هذه الدراسةُ فرصةً ثمينةً لاختبارِ صلاحيةِ النظرياتِ الاجتماعيةِ الكلاسيكيةِ والمعاصرةِ في سياقٍ مجتمعيّ جديدٍ ومختلفٍ، من قبيلِ: نظريةِ الضبطِ الاجتماعيّ (هيرشي)، ونظريةِ الأنومي (دوركايم وميرتون)، ونظريةِ التعلمِ الاجتماعيّ. ويُسهمُ هذا الاختبارُ في تطويرِ هذه النظرياتِ، أو تقديمِ قراءاتٍ نقديةٍ لها، تُثري الحقلَ المعرفيّ، وتُصحّحُ مساراتِ التفسيرِ في ضوءِ الخصوصيةِ الفلسطينيةِ التي تفرضُ نفسَها بقوةٍ على أيّ مقاربةٍ نظريةٍ أو منهجيةٍ. كما تُوفّرُ الدراسةُ قاعدةً بياناتٍ علميةٍ دقيقةٍ حولَ خصائصِ الأحداث الجانحينَ في جرائمِ القتلِ، وخصائصِ أسرِهم، بما يُشكّلُ مرجعيةً علميةً رصينةً يمكنُ الاستفادةُ منها في دراساتٍ مستقبليةٍ مقارنةٍ، سواءٌ على المستوى المحليّ، أو العربيّ، أو الدوليّ، ممّا يُعزّزُ الفهمَ العميقَ للظاهرةِ، ويفتحُ آفاقاً جديدةً للبحثِ والتنظيرِ في مجالِ علمِ الاجتماعِ الجنائيّ.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- تطوير برامج الوقاية والتدخل المبكر القائمة على مؤشرات اجتماعية دقيقة، تستهدف الأسر الأكثر هشاشة والأطفال المعرضين للخطر قبل تبلور مساراتهم الإجرامية.
- تصميم سياسات وإستراتيجيات تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للجنوح(Root Causes) ، وليس فقط التعامل مع النتائج، مما يسهم في خفض معدلات الجريمة على المدى البعيد.
- تطوير خطط التأهيل والإصلاح داخل مراكز رعاية الأحداث، من خلال التركيز على إصلاح الخلل في العلاقات الأسرية والاجتماعية، بما يتجاوز المنظور العقابي التقليدي.

-مصطلحات الدراسة

أولاً: مفهوم الحدث

يختلفُ مفهومُ "الحدث" باختلافِ المرجعيةِ التي تُفسّرُه. ففي اللغةِ العربيةِ، يُشيرُ المصطلحُ إلى صغيرِ السنّ (ابن منظور، 2005). غيرَ أنّ الاستعمالَ العرفيّ في المجتمعِ العربيّ قد جرى، بطريقِ التواترِ، على إطلاقِ لفظِ "الحدث" في سياقِ الجنوحِ، كما أشارتْ إلى ذلك دراسةُ إبراهيم (1973). ويُشكّلُ

ISSN : 2410-1818

جنوحُ الأحداث تخصيصاً نوعياً لحالةٍ سلوكيةٍ تقترنُ بصغرِ السنّ، وتختلفُ عن غيرِها من أنماطِ الانحرافِ في المضمونِ والدلالةِ. أمّا "الحدثُ الجانحُ في القانونِ"، فيُعرّفُ بأنّه شخصٌ يقعُ في حدودِ سنيةٍ محدّدةٍ، يمثُلُ أمامَ هيئةٍ قضائيةٍ أو أيّ سلطةٍ مختصةٍ، وذلك بسببِ ارتكابِه جريمةً جنائيةً، بهدفِ تلقّي رعايةٍ من شأنِها تيسيرُ إعادةِ تكييفِه الاجتماعيّ (الساعاتي، 1983).

التعريفُ الإجرائيُّ: هو مثولُ أيّ طفلٍ أو طفلةٍ دونَ السنّ القانونيّ أمامَ الجهاتِ القضائيةِ، نتيجةَ قيامِه بجرمٍ، سواءٌ كانَ بقصدٍ أم دونَ قصدٍ.

ثانياً: مفهوم الجانح: يُعرّفُ "الجانحُ" لغوياً بأنّه مَنْ جَنَحَ عن الطريقِ، أي مالَ وانحرفَ عنه، أو فشلَ في أداءِ الواجباتِ، أو ارتكبَ خطأً، أو عمِلَ عملاً سيئاً. ويُعَدُّ السلوكُ الجانحُ خرقاً للقانونِ عندما يصدرُ عن الأطفالِ الصغارِ. فالجنوحُ، في جوهرِه، صورةٌ من صورِ الانحرافِ، سواءٌ أكانَ هذا الانحرافُ واقعاً تحتَ طائلةِ القانونِ أم لا. ويشملُ الجنوحُ: السرقةَ، والسطوَ، والضربَ، وهتكَ العرضِ، والفعلَ الفاضحَ، وسائرَ الأفعالِ التي يرتكبُها الأحداث وتُعَدُّ خارجةً عن أحكامِ القانونِ (الساعاتي، 2008).

التعريفُ الإجرائيُّ للجانح: هو سلوكٌ غيرُ مرغوبٍ فيه اجتماعياً، ومُجرّمٌ قانونياً، يصدرُ عن الفئةِ العمريةِ (12-18) سنةً، وتُتّخَذُ بحقّه إجراءاتٌ قانونيةٌ بهدفِ الإصلاحِ.

ثالثاً: مفهوم القتل: يُعرّفُ "القتلُ" بأنّه فعلٌ يُؤدّي إلى إزهاقِ روحِ إنسانٍ حيّ، صادرٌ عن إنسانٍ آخرَ، سواءٌ كانَ ذلك عمداً، أم شبهَ عمدٍ، أم خطأً، وبغيرِ حقّ مشروعٍ (الفيومي، 2020).

التعريفُ الإجرائيُّ: هو فعلٌ غيرُ مشروعٍ يصدرُ عن الجاني، ويُؤدّي إلى وفاةِ المجنيّ عليه، مع توافرِ رابطةِ السببيةِ بينَ الفعلِ والنتيجةِ، وتحقُّقِ الركنِ المعنويّ المتمثّلِ في القصدِ الجنائيّ أو الخطأ.

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة جنوح الأحداث المرتبطة بارتكاب جرائم القتل

1. دراسة الكايد وآخرون (2025) بعنوان: **السياق الاجتماعي للشروع في القتل والقتل العمد بين الأحداث الجانحين في الأردن.**

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن السياق الاجتماعي لارتكاب الأحداث الجانحين لجريمة القتل العمد والشروع فيها في الأردن، وذلك من خلال تصميم وصفياً استكشافياً كيفياً، اعتمد على المنهج الاستنتاجي والاستقرائي، حيث تم اختيار عينة قصدية بلغ قوامها (13) حدثاً ذكراً محكوماً في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، تراوحت أعمارهم بين (13-17) سنة. وقد تم جمع البيانات باستخدام أداة المقابلة، وقد توصلت النتائج إلى أن أبرز العوامل الدافعة لارتكاب الأحداث الجانحين لجريمة القتل العمد أو الشروع فيها تتمثل في: التفكك الأسري

ISSN : 2410-1818

المتمثل بالطلاق أو الهجر، والتسرب المدرسي، وتعاطي المخدرات، ورفاق السوء، وإدمان الألعاب الإلكترونية العنيفة، وعوامل مرتبطة بشخصية الحدث وصحته النفسية. وفي الختام، خلصت الدراسة إلى أن جنوح الأحداث هو تعبير عن رغبات ودوافع غير مشبعة، ونوع من سوء التوافق الاجتماعي متأصل في نظام معقد متعدد الأوجه يشمل عوامل عدة مثل الخصائص الشخصية، والأسرة، والمدرسة، والأقران، والمجتمع، وأن ارتكابهم لجريمة القتل العمد أو الشروع فيه يمثل سلوكاً تكيفياً واستجابة جانحة للسياق الاجتماعي السلبي.

2. دراسة Wang (2024) بعنوان: **اختبار النموذج التفسيري لدى تجارب الطفولة السلبية في ارتباط الأحداث (جريمة القتل) والمرتبطة بالأقران المنحرفين: الحرمان النسبي كمتغير وسيط**

Adverse childhood experiences and deviant peer affiliation among Chinese delinquent adolescents: The role of relative deprivation and age. Frontiers in Psychology

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة **قياس اختبار النموذج التفسيري لدى تجارب الطفولة السلبية في ارتباط الأحداث (جريمة القتل) والمرتبطة بالأقران المنحرفين: الحرمان النسبي كمتغير وسيط**، مع اختبار الدور المعدل للعمر في هذه العلاقة لدى عينة من الأحداث الجانحين الصينيين، وذلك من خلال منهج كمي قائم على المنهج الوصفي التحليلي والتصميم المقطعي، حيث تم الاعتماد على المقابلات المنظمة والاستبانات المقننة كأدوات رئيسية لجمع البيانات، وقد تمثل مجتمع الدراسة في طلاب المدارس الخاصة في الصين والمخصصة للأحداث الجانحين، في حين بلغت عينة الدراسة (542) طالباً تتراوح أعمارهم بين (11-18) عاماً، تم اختيارهم بالطريقة القصدية، وطبقت عليهم أدوات الدراسة المتمثلة في مقاييس تجارب الطفولة السلبية، وارتباط الأقران المنحرفين، والحرمان النسبي، إلى جانب استمارة البيانات الديموغرافية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط دال إحصائياً وإيجابي بين تجارب الطفولة السلبية وارتباط الأحداث بالأقران المنحرفين بعد ضبط متغير الجنس، كما كشفت النتائج عن دور وسيط جوهري للحرمان النسبي في تفسير هذه العلاقة، حيث فسر الحرمان النسبي جزءاً كبيراً من التأثير الكلي، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج دوراً معدلاً للعمر، حيث تبين أن التأثير غير المباشر لتجارب الطفولة السلبية على ارتباط الأقران المنحرفين عبر الحرمان النسبي يكون أقوى في مرحلة المراهقة المبكرة مقارنة بمرحلة المراهقة المتأخرة، مما يشير إلى أن الفئة العمرية الأصغر هي الأكثر عرضة لمسار التحويل النفسي-الاجتماعي من الإساءة المبكرة إلى الانجذاب نحو الأقران المنحرفين. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بتبني برامج تدخلية معرفية مبكرة تستهدف الأحداث الجانحين ممن يعانون من تجارب طفولة سلبية في المراهقة المبكرة، من خلال تعزيز إعادة التقييم المعرفي لمشاعر الحرمان وإعادة بناء التصورات الذاتية والاجتماعية، وتطوير برامج وقائية قائمة على الكشف المبكر عن الأطفال المعرضين للخطر، كما أوصت بإجراء المزيد من الدراسات

ISSN : 2410-1818

الطولية لاختبار النموذج المقترح في سياقات ثقافية مختلفة، وتوفير إطار نظري يمكن الاستفادة منه في تصميم سياسات وطنية قائمة على الأدلة للحد من جنوح المراهقين.

3. دراسة Heide (2021) بعنوان: **مرتكبو الأحداث وجرائم القتل: لماذا تورطوا في الجريمة الخطيرة**

"Juvenile homicide offenders: Why they were involved in serious crime. Behavioral Sciences & the Law"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على *" مرتكبو الأحداث و جرائم القتل: لماذا تورطوا في الجريمة الخطيرة؟* مع فهم الأسباب الكامنة وراء تورط الأحداث في جرائم القتل الخطيرة، فيما كانت أداة الدراسة متمثلة في تحليل الملفات الجنائية والتقارير النفسية والمقابلات السريرية الموثقة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة شاملة للبيانات الجنائية والتقارير النفسية والاجتماعية لحالات أحداث مرتكبي جرائم القتل، مع تحليل معمق للسياق الفردي والبيئي لكل حالة. وقد تمثل مجتمع الدراسة في الأحداث الجانحين المدانين بجرائم القتل في الولايات المتحدة، بينما اعتمدت العينة على مراجعة حالات محددة تم انتقاؤها وفق معايير دقيقة تضمن تمثيلاً للتنوع في الخلفيات النفسية والاجتماعية. وفيما كانت أهم نتائج الدراسة تشير إلى أن تورط الأحداث في جرائم القتل لا يعود إلى عامل واحد، بل هو نتاج تداخل معقد بين عدة عوامل أبرزها: التعرض المبكر والمزمن للعنف الأسري، وجود اضطرابات نفسية كالاكتئاب واضطرابات السلوك، التأثيرات البيئية والاجتماعية كالفقر والتفكك الأسري ورفقة الأقران المنحرفين. بينما تمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة تبني سياسات وقائية قائمة على الكشف المبكر عن الأطفال المعرضين للخطر، وتطوير برامج تدخلية متكاملة تشمل الدعم النفسي والأسري والمدرسي، مع تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية في توفير بيئات حاضنة تقي الأطفال من الانزلاق نحو مسارات العنف والإجرام، مؤكدةً في ختامها أن هذه الدراسة تشكل إضافة نوعية للأدبيات العلمية من خلال تقديم نموذج تفسيري متكامل للعوامل المتعددة المساهمة في جنوح الأحداث في جرائم القتل، مما يمهد الطريق لبحوث مستقبلية تستكشف آليات التداخل بين هذه العوامل في سياقات ثقافية وجغرافية مختلفة.

4. دراسة **Baglivio andWolff (2017)** بعنوان: **المؤشرات الإنذارية المبكرة القابلة لقياس جرائم الموت دون سن الثامنة عشرة.**

Prospective prediction of juvenile homicide/attempted homicide among early-onset juvenile offenders

سعت الدراسة للتعرف على **التعرف على المؤشرات الإنذارية المبكرة القابلة للقياس** والتي تتنبأ بارتكاب الأحداث لجرائم القتل أو محاولة القتل قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة، وذلك من خلال تحليل أثر التفاعل بين المتغيرات الديموغرافية والنفسية والاجتماعية في تشكيل المسار الإجرامي العنيف لدى

ISSN : 2410-1818

الفئة العمرية الأكثر هشاشة. ولتحقيق هذا الهدف، تبنّت الدراسة **منهجاً وصفيّاً تحليلياً** مقترناً بتصميم **طولي استباقي**، مكّن الباحثين من تتبّع تطور الأنماط السلوكية والجريمة لدى عيّنة ضخمة من الأحداث على مدار زمني محدد، معتمدين في جمع بياناتهم على ثلاث أدوات رئيسية هي **:الاستبانة الموحّدة، والمقابلة السريرية المقنّنة، والملاحظة المباشرة**، مما أسهم في بناء قاعدة بيانات شاملة وموثوقة تغطي الأبعاد الكمّية والنوعية للظاهرة المدروسة. في حين **تكوّن مجتمع الدراسة** من الأحداث الجانحين بشكل عام، **تمثّلت عينة الدراسة في (5908) حدثاً جانحاً**، شكل الذكور منهم نسبة 70%، والأحداث من أصول أفريقية نسبة 45%، وتم اختيارهم وفق معايير دقيقة تراعي التمثيل المتوازن للخلفيات النفسية والاجتماعية والديموغرافية بما يضمن تعميم النتائج. وكشفت أهم نتائج الدراسة عن وجود ارتباطات دالة إحصائياً بين مجموعة من العوامل المبكرة واحتمال الاعتقال لارتكاب القتل أو محاولته قبل سن 18، إذ تبين أن الذكور، والأحداث المنتمين إلى الأقليات العرقية (خاصة السود)، ومن ينحدرون من أسر لها تاريخ مرضي نفسي، ومن يمارسون إيذاء النفس، ومن يظهرون مستويات مرتفعة من الغضب والعدوانية بحلول سن الثالثة عشرة، يمثلون الفئات الأكثر تعرّضاً لخطر التورط في جرائم القتل. كما **أثبتت النتائج** قدرة النموذج التنبؤي المقترح على تفسير جزء كبير من التباين في السلوك و**انطلاقاً من هذه النتائج، أوصت الدراسة** بتبني استراتيجيات وقائية قائمة على الكشف المبكر والمعايير الموضوعية، عبر إنشاء أنظمة إنذار مبكر مجتمعية تعتمد على تقييم شامل ومتعدد الأبعاد للعوامل الأسرية والنفسية والاجتماعية للأطفال منذ سن مبكرة.

ثانياً: دراسات تناولت العوامل الاجتماعية التي ساهمت في جنوح الأحداث

5. **دراسة طه وآخرون(2023) بعنوان: التدابير الخاصة بتأهيل الأحداث الجانحين**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على التدابير الخاصة لتأهيل الأحداث للجانحين حيث يجنح الأحداث لعدة أسباب لعل من أهمها التفكك الأسري , التنشئة الخاطئة , العوز الاقتصادي الاختلاط السيء , وغيرها من الاسباب التي من شأنها أن تدفع الحدث صوب عالم الجريمة , وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي , وتمثلت أداة الدراسة بالمقابلة مع الجانحين المتمثلين في الذين وقعوا بالأحداث., لذا لابد من تفعيل التدابير الخاصة للحد من الجنوح ولتأهيل الحدث وتقويم اعوجاجه , ليكون عضواً صالحاً يمكن الاعتماد عليه لخدمة الصالح العام , و قد اوصت الدراسة على أنه بجب أن تكون تلك التدابير فاعلة ومتطورة من شأنها مواكبة التطورات السارية في المجتمع , ليكون اثرها في الحد من الجنوح فاعلاً ودورها في إصلاح الأحداث هادفاً , لاستئصال الخطورة الإجرامية الكامنة في نفسه , لا سيما أن تم اكتشاف الاستعداد للجنوح مبكراً وقبل البدء فيه , من خلال احالة على المكتب المخصص لدراسة شخصية الحدث ومعرفة الأسباب التي أدت به إلى ارتكاب الجريمة.

ISSN : 2410-1818

6. دراسة الدايم (2009) بعنوان: **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الليبي**

هدفت الدراسة للتعرف على *الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الليبي*" ، إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الليبي، والكشف عن دور التفكك الأسري والعوامل الاجتماعية المساعدة في تشكيل مسارات الانحراف لدى هذه الفئة العمرية. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي**، وتمثلت **أداة جمع البيانات الرئيسية في الاستبانة**، التي صُممت لجمع معلومات كمية ونوعية حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بظاهرة الجنوح. وتكون مجتمع الدراسة من الأحداث الجانحين في المجتمع الليبي، وبلغت العينة عدداً منهم تم اختيارهم بالطرق العشوائية البسيطة وكشفت النتائج عن مجموعة من العوامل المترابطة التي تسهم في جنوح الأحداث، حيث أظهرت أن سوء الأحوال الاقتصادية، والأحوال التعليمية كالتسرب المدرسي، والأحوال الاجتماعية كالتفكك الأسري وأزمة السكن، تمثل عوامل مساعدة ومؤدية إلى جنوح الأحداث. كما أظهرت النتائج وجود تماسك اجتماعي بين الجيران يعود إلى العامل الديني والعادات والتقاليد السائدة، مما يعكس دور القيم الدينية في تعزيز الروابط المجتمعية وكبح السلوكيات المنحرفة. إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً لوسائل الإعلام على الأحداث الجانحين، حيث تسهم في تعزيز أنماط سلوكية منحرفة من خلال المحتوى العنيف وغير التربوي. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الأسرة والمؤسسات التربوية والدينية في توجيه الأحداث، وتفعيل آليات الرقابة على مضامين وسائل الإعلام، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على برامج الوقاية المبكرة والتأهيل الاجتماعي للأحداث المعرضين للخطر.

7. دراسة عبد الغني (2004) بعنوان: **ظاهرة تعاطي المخدرات: دراسة استطلاعية لعينة من أطفال الأحداث لمدينة القاهرة.**

هدفت الدراسة للتعرف على ظاهرة تعاطي المخدرات عن الأطفال: دراسة استطلاعية لعينة من الأطفال المتعاطية بمؤسسات الأحداث بمدينة القاهرة"، إلى التعرف على الظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل المختلفة التي تدفع الأطفال إلى تعاطي المخدرات، من خلال تحليل العلاقة بين التفكك الأسري، والمستوى الاقتصادي والتعليمي، وانتشار بعض أنواع المخدرات كالبانجو والحشيش والأقراص المخدرة بين فئة الأطفال الجانحين. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة ، وتمثلت أدوات جمع البيانات في الاستبانة، والمقابلة، والسجلات والوثائق الرسمية، مما أتاح جمع بيانات كمية ونوعية شاملة حول خصائص الأطفال المتعاطين وخلفياتهم الأسرية والاجتماعية. وتكون مجتمع الدراسة من الأطفال المتعاطين للمخدرات في مؤسسات الأحداث بمدينة

ISSN : 2410-1818

القاهرة، وبلغت العينة عدداً منهم تم اختيارهم بالطرق المناسبة لتمثيل المجتمع المدروس. وقد كشفت النتائج عن وجود ظروف وعوامل متعددة جعلت عينة الدراسة تتجه إلى تعاطي المخدرات، أبرزها التفكك الأسري بجميع أشكاله، وانخفاض المستوى الاقتصادي، وضعف المستوى التعليمي، كما أظهرت النتائج انتشار البانجو والحشيش والأقراص المخدرة بشكل مفزع بين عينة الدراسة، مما يشير إلى سهولة الحصول على هذه المواد وتفشيها في البيئة المحيطة بالأطفال. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الأسرة والمدرسة في التوعية بمخاطر المخدرات، وتفعيل برامج الوقاية المبكرة التي تستهدف الأسر الأكثر هشاشة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والتعليمية للحد من العوامل المؤدية إلى التعاطي، مع تطوير برامج التأهيل والعلاج للأطفال المتعاطين لضمان إعادة اندماجهم في المجتمع.

8. دراسة ناجي (2004) **بعنوان: جناح الأحداث في المجتمع اليمني**

هدفت الدراسة للتعرف على *"جناح الأحداث في المجتمع اليمني"*، إلى معرفة الخصائص العامة للأحداث والعوامل المرتبطة بجنوحهم في مدينة صنعاء، من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات الأسرية والاقتصادية والاجتماعية ومدى إسهامها في تشكيل مسارات الانحراف لدى الأحداث. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على **منهج المسح الاجتماعي بالعينة**، وتمثلت **أدوات جمع البيانات في المقابلة الشخصية**، و**المقابلة المعمقة**، و**السجلات والوثائق الرسمية**، مما أتاح جمع بيانات شاملة حول خصائص الأحداث الجانحين وخلفياتهم الأسرية والاجتماعية. وتكون مجتمع الدراسة من الأحداث الجانحين في مدينة صنعاء، وبلغت العينة عدداً منهم تم اختيارهم بالطرق المناسبة لتمثيل المجتمع المدروس. وقد كشفت النتائج عن وجود شبكة معقدة من العوامل المتفاعلة والمترابطة التي أدت إلى نمو ظاهرة الجنوح، أبرزها: التفكك الأسري، وانخفاض مستوى المعيشة، وعمالة الأطفال، وسوء معاملة الحدث، وأصدقاء السوء، والانحراف داخل الأسرة، كما أظهرت النتائج أن السرقة، والتشرد، والقتل، وتعاطي المخدرات، من أكثر الجرائم انتشاراً بين الأحداث في مدينة صنعاء. بالإضافة إلى ذلك، بينت النتائج أن معظم الأطفال الجانحين يقيمون في أماكن مزدحمة وفقيرة ومتدنية صحياً، تخلو من أماكن اللهو، والحدائق، والملاعب، والنوادي. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر، وتوفير بيئات سكنية صحية وآمنة، وتفعيل برامج الوقاية المبكرة التي تستهدف الأطفال المعرضين للخطر، مع تطوير برامج التأهيل والإصلاح للأحداث الجانحين.

ISSN : 2410-1818

التعقيب العام على الدراسات السابقة

من خلال الاستعراض التحليلي للدراسات السابقة، سواء تلك التي تناولت ظاهرة جنوح الأحداث المرتبطة بارتكاب جرائم القتل، أو تلك التي ركزت على العوامل الاجتماعية المساهمة في جنوح الأحداث بشكل عام، يمكن تقديم التعقيب العام التالي:

أولاً: من حيث الاتفاق والاختلاف في النتائج: تتفق جميع الدراسات السابقة - بغض النظر عن سياقاتها المكانية والزمانية - على أن التفكك الأسري يشكل العامل الأكثر تكراراً وتأثيراً في جنوح الأحداث، سواء في جرائم القتل أو في غيره من الجرائم، وتدعم هذه النتيجة دراسات كل من الكايد (2025)و Heide (2021)و Baglivio (2017) والدايم (2009) وناجي (2004) وغيرهم. كما تتفق الدراسات على أهمية رفقة الأقران المنحرفين، والتعرض المبكر للعنف، والحرمان الاقتصادي، وضعف الأداء المدرسي، كعوامل مساعدة ومؤدية إلى الجنوح. في المقابل، تختلف الدراسات في درجة تركيزها على العوامل النفسية الفردية؛ إذ ركزت دراسات Wang (2024)و Heide (2021)على الاضطرابات النفسية وإيذاء الذات كمتغيرات تنبؤية قوية، بينما ركزت الدراسات العربية كدراسات طه (2023)والدايم (2009) وعبد الغني (2004) على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، مع إغفال نسبي للجانب النفسي المرضي.

ثانياً: من حيث السياق المكاني: تباينت الدراسات في سياقاتها المكانية، حيث تناولت دراسات Heide (2021)و Baglivio (2017)و Wang (2024)السياقين الأمريكي والصيني، بينما تناولت الدراسات العربية سياقات أردنية، وليبية، ومصرية، ويمنية، مما يعكس اختلافاً في الخلفيات الثقافية والاجتماعية والقانونية، ويؤكد أهمية إجراء دراسات في سياقات عربية جديدة كالسياق الفلسطيني الذي يعاني ظروفاً فريدة كالحصار والاحتلال، وهو ما تقدمه الدراسة الحالية.

ثالثاً: من حيث المنهجية والأدوات: تنوعت المناهج المستخدمة بين الدراسات الكمية كدراسات Wang 2024و(Baglivio 2017)، والكيفية كدراسة **الكايد**(2025)والمختلطة كدراسة (Heide 2021، كما تنوعت الأدوات بين الاستبانات، والمقابلات، وتحليل السجلات والوثائق. وقد مثلت **دراسة** Baglivio (2017) نقلة نوعية من حيث حجم العينة الكبير (5908) والتصميم الطولي الاستباقي، مما عزز قوة النتائج التنبؤية. في المقابل، اعتمدت معظم الدراسات العربية على عينات صغيرة وتصاميم مقطعية، مما قد يحد من تعميم النتائج.

ISSN : 2410-1818

رابعاً: الفجوة البحثية (مبررات الدراسة الحالية):

على الرغم من ثراء الأدبيات السابقة، إلا أنه يمكن تحديد الفجوات التالية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها:

1. **الندرة في الدراسات العربية الميدانية** التي تربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وجنوح الأحداث في جرائم القتل تحديداً، إذ أن معظم الدراسات العربية تناولت الجنوح بشكل عام، بينما ركزت الدراسات الدولية على القتل، مما يستدعي دراسة هذه الظاهرة في سياق عربي.
2. **غياب الدراسات في السياق الفلسطيني**، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من ظروف فريدة كالحصار، والعدوان المتكرر، والتفكك الاجتماعي والاقتصادي الحاد، مما يخلق بيئة جريمة مختلفة عن السياقات الأخرى.
3. **نقص الدراسات التي تدمج بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المتعددة** (الأسري، التعليمي، الاقتصادي، النفسي، البيئي) في نموذج تفسيري واحد، إذ أن معظم الدراسات تناولت العوامل بمعزل عن بعضها البعض أو بتركيز محدود على عامل دون آخر.
4. **قلة الدراسات النوعية المعمقة** التي تستكشف السياق الذاتي والمعيش للأحداث الجانحين في جرائم القتل في العالم العربي، مما يحول دون فهم الدوافع العميقة والتصورات الذاتية لهذه الفئة.

خامساً: القيمة المضافة للدراسة الحالية: تأتي الدراسة الحالية لتسد هذه الفجوات من خلال:

- تقديم دراسة ميدانية في سياق فلسطيني فريد (المحافظات الجنوبية من فلسطين-قطاع غزة).
- التركيز على جرائم القتل تحديداً، وليس الجنوح بشكل عام.
- استخدام منهج وصفي تحليلي يدمج بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المتعددة (التفكك الأسري، الرقابة، العنف، الأقران، الانتماء المدرسي والمجتمعي).
- توظيف الاستبانة كأداة رئيسية مدعومة بالمقابلات وتحليل الوثائق، مما يتيح فهماً شاملاً للظاهرة.

الإطار النظري

-تمهيد

تُشكّل البرامجُ التأهيليّةُ والإصلاحيّةُ ركيزةً أساسيّةً في منظومة عدالة الأحداث المعاصرة، ولا سيّما في القضايا الجسيمة كجرائم القتل؛ إذ لا يكتفي النظامُ الإصلاحيُّ في مثل هذه الحالات بالعقوبات الزاجرة أو التدابير السالبة للحرية وحدها، بل يستلزمُ الأمرُ تدخّلاتٍ متعدّدةَ الأبعادِ، تستهدفُ إعادةَ بناءِ شخصيةِ الحدثِ الجانح، ومعالجةَ العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية الكامنةِ وراءَ السلوكِ الإجرامي، بما يُعزّزُ فرصَ إعادةِ إدماجه في المجتمعِ إدماجاً فاعلاً، ويحدُّ من مخاطر العود

ISSN : 2410-1818

إلى الانحراف. وفي السياق الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة، تزدادُ أهميةُ هذه البرامجُ وتتضاعفُ ضرورتُها، وذلك في ظلّ ارتفاعِ معدّلاتِ التعرّضِ للصدماتِ النفسية، وانتشارِ أنماطِ العنفِ البنيوي، وضعفِ البنى المؤسسيةِ المختصّة. وهذه العواملُ مجتمعةً تجعلُ البرامجَ التأهيليّةَ، في هذا السياق، ليست مجرد خيارٍ إصلاحيٍّ ثانوي، بل ضرورةً بنيويةً وأولويةً وطنيةً، تُسهمُ في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتصونُ الأمنَ المجتمعي، وتحمي مستقبلَ الأطفال والأحداث من الانزلاق إلى مسارات الانحراف والعنف.

أولاً: نماذج التأهيل والإصلاح في عدالة الأحداث(الزهراني، 2017)

ينطلق هذا النموذجُ من افتراضٍ محوريٍ مفاده أن السلوكَ الإجراميَ لدى الحدث - ولا سيما في الجرائم العنيفة كجريمة القتل - يُعَدُّ بمثابة "مرضٍ اجتماعيٍّ" يقتضي تشخيصاً دقيقاً، وعلاجاً متخصِّصاً، وتدخلاً منهجياً. إذ يُعزَى هذا السلوكُ، في منظور هذا النموذج، إلى اضطراباتٍ نفسيةٍ كامنةٍ، أو صدماتٍ متراكمةٍ، أو خللٍ في التوازن الانفعالي لدى الحدث؛ الأمر الذي يحولُ جريمةَ القتل، في هذا السياق، إلى نتاجٍ تفاعليٍّ بين البنيةِ النفسيةِ للفاعل، والضغوطِ البيئيةِ المحيطةِ به. وعليه، يركزُ هذا النموذجُ على تقصِّي الدوافعِ العميقةِ الكامنةِ وراءَ ارتكابِ الجريمة، سواءٌ أكانت ناجمةً عن اضطراباتٍ في الشخصية، أم عن ضغوطٍ بيئيةٍ قاهرةٍ تجاوزَت قدرةَ الحدثِ على تحمُّلها، وعجزَ معها جهازُه التكيفيُّ عن أداء وظيفته. ويقوم هذا النموذجُ على ركائزَ أساسيةٍ، أبرزُها: إجراءُ التقييمِ النفسيِّ الشاملِ للحدث، وتوفيرُ العلاجِ الفرديِّ الملائمِ لطبيعةِ حالتِه، واللجوءُ إلى التدخُّلاتِ الدوائيةِ عندَ الاقتضاءِ وبإشرافٍ طبيٍّ مختصٍّ، إلى جانبِ تنفيذِ برامجَ علاجيةٍ متخصِّصةٍ للصدماتِ النفسيةِ واضطراباتِ ما بعدَ الصدمة. وتتّجهُ هذه الركائزُ جميعاً نحوَ هدفٍ مركزيٍّ، يتمثّلُ في إعادةِ تأهيلِ الحدثِ نفسياً واجتماعياً، وتمكينِه من استعادةِ توازنِه الانفعاليِّ والسلوكي، بما يُعِدُّه لعودةٍ آمنةٍ إلى الحياةِ المجتمعيةِ الطبيعية.

ثانياً: برامج الإرشاد النفسي والاجتماعي (العتيبي، 2019)

في قضايا القتل، يواجهُ الحدثُ جملةً من الأزماتِ النفسيةِ الحادةِ التي تخلّفُ آثاراً بالغةَ العمقِ في تكوينِه النفسيِّ والاجتماعي، من قبيل: تأنيبِ الضمير، والخوفِ من الثأر، والوصمِ الاجتماعيِّ الذي يلاحقُه هو وأسرته. ولذلك، تتوخى برامجُ الإرشادِ النفسيِّ والاجتماعيِّ تحقيقَ طائفةٍ من الغاياتِ العلاجيةِ والوقائيةِ المتكاملة. وتتمثّلُ أبرزُ هذه الغاياتِ في: مساعدةِ الحدثِ على استكشافِ الدوافعِ الكامنةِ وراءَ سلوكِه الإجرامي، وفهمِها فهماً عميقاً؛ وتمكينِه من التعاملِ البنّاءِ مع مشاعرِ الذنبِ والغضبِ التي تعتريه، بدلاً من كبتِها أو تركِها تتفاقمُ إلى استجاباتٍ عدوانيةٍ جديدةٍ؛ ومعالجةِ الصدماتِ النفسيةِ المتراكمةِ التي قد تشكّلُ الأصلَ في تشكيلِ استجاباتِه العدوانيةِ المتكرّرة. فضلاً عن ذلك، تسعى هذه البرامجُ إلى تعزيزِ وعيِ الحدثِ بذاتِه وقدراتِه، وتنميةِ روحِ تحمُّلِ المسؤوليةِ لديه،

ISSN : 2410-1818

بما يُسهمُ في إعادةِ تأهيلِه نفسياً واجتماعياً، ويدعمُ فرصَ اندماجِه مجدداً في نسيجِ المجتمعِ بعدَ تجاوُزِ تلك الأزمة، على نحوٍ يُقلِّلُ من احتمالاتِ العودِ إلى السلوكِ الإجرامي.

الطريقة والإجراءات الميدانية

مجتمع الدراسة وعينتها:

1. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الأحداث المتهمين بجرائم القتل أو الشروع في القتل في قطاع غزة، والبالغ عددهم الإجمالي (61) مبحوثاً، من الخاضعين للإجراءات القضائية أو المودعين في دور الإصلاح والتأهيل (مؤسسة الربيع).

2. عينة الدراسة: تم اختيار عينة قصدية نوعية شملت جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (61) مبحوثاً.

3. أدوات جمع البيانات:

1. المقابلات المتعمقة شبه المقننة.

وهي الأداة الرئيسية في الدراسة، وتُستخدم مع:

2. تحليل ملفات القضايا والسجلات الرسمية تشمل:

1. ملفات القضايا في النيابة أو المحاكم.
2. تقارير المرشدين الاجتماعيين.
3. تقارير دور الإصلاح والتأهيل.
4. التقارير النفسية والاجتماعية (إن وُجدت).

3. الملاحظة المقننة

1. داخل دور الإصلاح (مؤسسة الربيع) أو أثناء جلسات الإرشاد، لرصد:
2. أنماط التفاعل.
3. السلوكيات.
4. مظاهر الاندماج أو العزلة.

-معياري الصدق والثبات.

1. الصدق: تم تعزيز صدق **أداة الدراسة** من خلال الإجراءات التالية:

صدق الأداة: الصدق الظاهري (صدق المحكمين): عرض دراسة الحالة على مجموعة من الخبراء في (علم الاجتماع، علم النفس، القانون) في جامعات غزة للتأكد من ملاءمة الفقرات.

ISSN : 2410-1818

صدق المحتوى: تم بناء محاور المقابلة وتحليل الملفات بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بجنوح الأحداث وجرائم العنف، بما يضمن شمول الأدوات للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية محل الدراسة.

2. ثبات الأداة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ: لقياس التجانس الداخلي للاستبانة. في الدراسات الإنسانية، يُعتبر المعامل مقبولاً إذا كان أكبر من 0.70. طريقة التجزئة النصفية: لضمان ثبات النتائج عند إعادة تطبيق الأداة.

تم تعزيز ثبات الدراسة من خلال:

توثيق إجراءات البحث:

تم توثيق خطوات اختيار الحالات، وإجراء المقابلات، وتحليل الملفات، بما يسمح بإمكانية تتبع الإجراءات المنهجية.

استخدام دليل مقابلة موحد:

تم اعتماد دليل مقابلة شبه مقنن، يضمن طرح محاور رئيسية موحدة على جميع الحالات، مع ترك مساحة للمرونة النوعية.

المراجعة المنهجية:

تم عرض بعض إجراءات التحليل على مختصين أو مشرفين أكاديميين لمراجعة منطقية الترميز والتفسير.

الاتساق في التحليل:

تم الاحتفاظ بسجل تحليلي يوضح كيفية الانتقال من البيانات الخام إلى الفئات التحليلية والاستنتاجات النهائية.

صدق الاتساق الداخلي: استخدام معامل ارتباط "بيرسون" للتأكد من ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

الأساليب الإحصائية:

نظراً لاعتماد الدراسة على منهج دراسة الحالة، تتم معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS، فإن التحليل لا يستهدف التعميم الإحصائي أو اختبار الفرضيات بأساليب استدلالية صارمة، وإنما تم توظيف الأساليب الإحصائية الوصفية المحدودة بوصفها أدوات مساعدة للتحليل النوعي، وذلك على النحو الآتي:

1. الإحصاء الوصفي

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخلاص مؤشرات عامة عن خصائص الحالات، من خلال:

ISSN : 2410-1818

التكرارات

1. الانحرافات المعيارية
2. النسب المئوية
3. المتوسطات الحسابية
4. الجداول الوصفية
5. وذلك لعرض الخصائص الديموغرافية للحالات من حيث:
6. العمر
7. المستوى التعليمي
8. نوع الأسرة
9. الوضع الاقتصادي العام
10. نوع الجريمة

اختبار (T-Test):

لمعرفة الفروق في الجنوح تبعاً لمتغيرات ثنائية (مثل: يسكن في مخيم / يسكن في مدينة). تحليل التباين الأحادي (ANOVA): لمعرفة الفروق تبعاً لمتغيرات متعددة (مثل: مستوى دخل الأسرة). تحليل الانحدار المتعددة، لمعرفة مدى مساهمة (الفقر، التفكك الأسري، الصدمة النفسية) في التنبؤ بوقوع جريمة القتل.

2. الأساليب التحليلية النوعية:

وهي الأداة الرئيسية للتحليل، وتشمل:

التحليل الموضوعي:

لاستخراج الثيمات الرئيسية المرتبطة بالفقر، التفكك الأسري، العنف، البيئة الاجتماعية، والتهميش.

تتبع المسار الزمني:

1. لتحليل تسلسل الأحداث والمسارات التي قادت إلى ارتكاب الجريمة.
2. المقارنة العرضية بين الحالات:
3. لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات.

مطابقة الأنماط:

لمقارنة الأنماط المستخلصة مع الافتراضات التفسيرية للدراسة.

ISSN : 2410-1818

بناء الأنماط:

لتصنيف مسارات الجنوح إلى أنماط تفسيرية (مسار التفكك الأسري، مسار الفقر والتهميش، مسار العنف المتوارث).

-الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها

أولاً: الإجابة على أسئلة الدراسة

مناقشة نتائج السؤال الرئيس: وللإجابة عن السؤال الرئيسي والذي كان ينص على: -**ما مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل لبعض الحالات الميدانية في قطاع غزة؟**

وللإجابة عن السؤال الرئيس أظهرت النتائج أن مدى مساهمة لدى التفاعل بين الأسر ضخمة العد حيث بلغ وزنها النسبي(45.9%)لأكثر من(7 أفراد) والترتيب الوسيط للأبناء (36.1%) يخلُق بيئة مزدوجة من التهميش الأسري والضغط الاقتصادي، حيث تضعف قدرة الأسرة على التوجيه والرقابة، مما يمهد الطريق أمام تأثيرات الشارع ورفقاء السوء.

- **الإجابة عن السؤال الفرعي الأول (البنية الأسرية): كيف تسهم البنية الأسرية (الاستقرار، التفكك، غياب أحد الوالدين) في تشكيل المسار الاجتماعي للحدث قبل ارتكاب جريمة القتل؟**

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الاول:

كيف تسهم البنية الأسرية (الاستقرار، التفكك، غياب أحد الوالدين) في تشكيل المسار الاجتماعي للحدث قبل ارتكاب جريمة القتل؟

في ضوء المعطيات الإمبريالية والتحليلات السوسيولوجية المستمدة من استجابات العينة، تُظهر النتائج بوضوح أن البنية الأسرية المتصدعة وغير المستقرة تشكل الحجر الأساس والمنطلق الأول في تشكيل المسار الاجتماعي المنحرف للحدث قبل وصوله إلى ارتكاب جريمة القتل. ويمكن مناقشة تفاعل هذه البنية عبر المحاور التالية:

1. غياب الاحتواء الأسري وسيادة القسوة:

أشارت البيانات إلى تفشي أساليب العقاب البدني القاسي والتوبيخ المستمر وغياب الحوار البناء داخل الأسر(73.6%) ، وهو ما يعكس بيئة طاردة تنعدم فيها مشاعر الأمان النفسي.

أقر عدد كبير من الأحداث بأن غياب الحنان والاحتواء الأبوي والاعتماد على الضرب المبرح دفعهم دفعاً للبحث عن البدائل خارج الأسوار واللجوء إلى الشارع بحثاً عن الشعور بالانتماء والأمان المفقود.

ISSN : 2410-1818

2. التفكك الأسري وغياب أحد الوالدين:

تلعب حالات التفكك الأسري، وغياب الرهبة أو الرقابة الوالدية (لا سيما في ظل غياب الأب أو عجز الأم الفردي عن تحمل أعباء التربية وسط ظروف قاسية)، دوراً محورياً في ترك الحدث بلا توجيه أو رادع قيمي.

هذا الفراغ الرقابي جعل الأحداث عرضة لسرعة التأثر بالبيئة الخارجية المحيطة، ومهد الطريق أمامهم للانخراط تدريجياً في جماعات الأقران المنحرفة.

3. تدني المستوى التعليمي والثقافي للوالدين:

سجلت النسبة الكبرى انخفاضاً حاداً في المستوى التعليمي للوالدين (أُمي أو يقرأ ويكتب) بواقع(68.0%) ، مما ترتب عليه غياب الوعي التربوي الحديث، والجهل بآليات التعامل مع مشكلات المراهقة، والقصور في المتابعة المدرسية.

هذا القصور أسهم في تفاقم المشكلات الدراسية والتسرب المبكر، ليدخل الحدث في حلقة مفرغة من الفشل والتهميش الاجتماعي.

4. تراكم المشكلات قبل ارتكاب الجريمة:

تؤكد النتائج أن النسبة الساحقة من الأحداث (75.4%) عانوا من مشكلات حادة ومعقدة (أسرية ومدرسية واقتصادية) قبل ارتكاب الجريمة، مما يدل على أن البنية الأسرية العاجزة عن توفير الحماية أو حل النزاعات بطرق سلمية تركت الحدث وحيداً يواجه ضغوط الحياة، ليتحول تدريجياً من ضحية للتصدع الأسري إلى الجاني الذي يبحث عن إثبات الذات بطرق عدوانية ومنحرفة كالقتل واستخدام السلاح.

-مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: كيف ينعكس الوضع الاقتصادي للأسرة (الفقر، البطالة، الاعتماد على المساعدات) على التجربة الحياتية للحدث ومسار انخراطه في العنف؟

في ضوء البيانات والمعطيات الإمبريالية للدراسة، يُعد الوضع الاقتصادي المتأزم ركيزة أساسية ومحفزاً بنيوياً مباشراً يعيد صياغة التجربة الحياتية للحدث ويدفعه نحو مسارات العنف والانحراف. ويمكن مناقشة هذا الانعكاس عبر المحاور التالية:

1. الفقر المدقع والعجز المعيشي:

أشارت النتائج إلى أن الغالبية العظمى من أسر الأحداث تعاني من الفقر المدقع والعجز المالي المستمر بنسبة بلغت.(82.3%)

ISSN : 2410-1818

هذا العجز تمثل بوضوح في عدم القدرة على تلبية أبسط المتطلبات المعيشية والمدرسية الأساسية للأبناء بنسبة(79.1%) ، مما خلق بيئة أسرية ضاغطة ومحبطة تعاني من انعدام الأمن المادي.

2. فقدان الهيبة الأسرية والشعور بالنقص:

يتسبب العوز الاقتصادي والبطالة المستمرة وغياب الدخل الثابت في تقويض مكانة المعيل (الأب أو الوالدين) داخل الأسرة، ويفقدها القدرة على السيطرة والتوجيه.

ينعكس هذا الحرمان على التجربة الحياتية للحدث في شكل "شعور حاد بالنقص والدونية" مقارنة بأقرانه، مما يدفعه للبحث عن تعويض هذا العجز المادي عبر مظاهر القوة المزيفة والسيطرة الفردية.

3. الهروب إلى الشارع والانخراط في جماعات الأقران:

لعدم قدرة الأسرة على توفير الاحتياجات أو توفير بيئة ترفيهية وتعليمية داعمة، يجد الحدث نفسه مدفوعاً نحو الشارع لقضاء أوقات فراغه في الساحات العامة ومقاهي الإنترنت.(76.1%)

في هذه البيئة الشوارعية، يتقاطع الحرمان الاقتصادي مع التأثير السلبي لرفقاء السوء، حيث تتحول جماعة الأقران إلى الحاضنة البديلة التي توفر للحدث شعوراً وهمياً بالانتماء، ولكن على حساب تبني ثقافة الانحراف.

4. العنف كأداة تعويضية وبديل اقتصادي منحرف:

يؤدي انسداد الأفق الاقتصادي والبطالة إلى جعل العنف (مثل السطو، فرض الإتاوات، أو التهديد واستخدام السلاح) أداة بديلة لتحقيق المكاسب المادية السريعة أو فرض الوجود.

وبذلك، يتفاعل الضغط الاقتصادي المدقع مع التصدع الأسري ليحول الحدث من ضحية لعوز بيئته إلى جانٍ يستخدم العنف أداةً للبقاء وإثبات الذات، مستقراً في نهاية المطاف خلف أسوار المؤسسة الإصلاحية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما دور الخبرات المبكرة للعنف الأسري والإهمال في بناء الاستعداد النفسي-الاجتماعي للجنوح؟

تُظهر التحليلات السوسيولوجية والنفسية المستمدة من بيانات الدراسة أن الخبرات المبكرة للعنف الأسري والإهمال تمثّل النواة الأساسية في هندسة "الاستعداد النفسي-الاجتماعي" لدى الحدث، حيث تتحول هذه الصدمات اليومية المتكررة إلى بنية معرفية ونفسية تبرر العنف وتشرعنه لاحقاً. ويمكن مناقشة هذا الدور عبر المحاور الآتية:

1. تطبيع العنف وتفكيك منظومة التعاطف (التبلّد الشعوري):

ISSN : 2410-1818

كشفت الاستجابات عن نسب واسعة للتعرض الدائم للقسوة والضرب المبرح وغياب الحنان، وهو ما يتقاطع مع مؤشرات عينة الأحداث الذين أقروا بفقدان الخوف وموت الأحاسيس داخلهم نتيجة المعاينة اليومية للموت، والدمار، والعنف الأسري، والمجتمعي.

إن النشأة في بيئة يُمارس فيها العنف كأداة يمتلكها "القوي" لفرض السيطرة تؤدي إلى تطبيع العنف في وجدان الطفل؛ فيفقد تدريجياً حس التعاطف مع الآخرين، ويصبح العنف لديه هو اللغة الطبيعية لحل النزاعات.

2. تحطم الشعور بالأمان الوجودي واللجوء للآليات الدفاعية العكسية:

إن غياب الاحتواء الأسري والشعور الدائم بالتهديد والاضطهاد داخل الأسرة يترك الطفل غارقاً في حالة من انعدام الأمن الوجودي.

لتعويض هذا الشعور بالعجز والدونية الناتج عن الإهمال والقسوة، يطور الحدث آليات دفاعية نفسية تعتمد على تبني "هوية عدوانية صلبة"؛ حيث يندفع للبحث عن القوة والسلاح والسيطرة لإثبات ذاته وحماية نفسه من التهميش أو التعرض للاستقواء.

3. اكتساب "شرعية الثأر" ورد الاعتبار الذاتي:

تتفاعل الخبرات المبكرة للإهانة والتعنيف الأسري مع الواقع الخارجي لتشكل لدى الحدث قناعة راسخة بأن "الكرامة لا تُسترد إلا بالقوة."

فعندما يتعرض لاحقاً لأي احتكاك في الشارع أو محيطه، تستدعي ذاكرته تلك الخبرات المبكرة من القهر والظلم (والتي سجلت نسباً عالية في استجابات المعنى الذاتي للحدث)، ليتحول العنف لديه من مجرد سلوك عدواني عشوائي إلى "فعل دفاعي تعويضي "يهدف إلى استرداد الكرامة المجروحة والثأر للنفس.

4. خلق حلقة مفرغة من الجنوح:

وبذلك، تنجح الخبرات المبكرة للعنف والإهمال في هندسة شخصية تنظر إلى العالم كمكان عدائي بطبيعته، مما يجعل الحدث مهيئاً تماماً للاستجابة لمحفزات رفاق السوء، والانخراط السريع في الجرائم الخطيرة (كالقتل والاعتداء المسلح)، باعتبارها التتويج الطبيعي لمسار نفسي واجتماعي غذّته، منذ الطفولة، بيئة أسرية طاردة وخالية من الأمان.

ثانياً: فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسية: تنطلق الدراسة من افتراضات تفسيرية نوعية **لا تهدف إلى اختبار علاقات سببية إحصائية**، وإنما إلى تتبع مسارات الكشف عن **مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل لبعض الحالات الميدانية**

ISSN : 2410-1818

في قطاع بما يسمح باستخلاص تعميمات تحليلية ذات قيمة تفسيرية وقد تمثلت الفرضيات الفرعية الآتية والتي انشقت من الفرضية الرئيسية (بصيغة تحققية) وهما حسب الآتي:

-قضايا تفسيرية / افتراضات تحليلية: بناءً على المنهجية التفسيرية النوعية التي تبنتها هذه الدراسة في تتبع مسارات جنوح الأحداث المتهمين بجرائم القتل في قطاع غزة، وإيماناً بأن الظواهر الإنسانية والاجتماعية المعقدة لا تُختزل في معادلات رقمية صلبة، بل تتطلب فهماً عميقاً لشبكة التفاعلات البنيوية والنفسية والسياقية؛ يتم فيما يلي عرض الجدول التحليلي للإجابة على القضايا التفسيرية والافتراضات المرتبطة بالمتغيرات المؤثرة في تشكيل مسار الجنوح، تليها مناقشة أكاديمية رصينة لتفسير الدلالات السوسيولوجية للنتائج.

جدول رقم (1) يوضح الإجابة عن القضايا التفسيرية والافتراضات التحليلية للفرضية الأولى

المحور	المتغير المستقل (العوامل الفاعلة)	المتغير التابع (مسار الجنوح والانحراف)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
الوضع الاقتصادي	الفقر المدقع، البطالة، والعجز المعيشي	دفع الحدث نحو الشارع والبحث عن البدائل	4.25	%85.0	**تأثير مرتفع للغاية**
البنية الأسرية	التصدع الأسري، غياب الاحتواء، والعقاب البدني	تشكيل الاستعداد الاجتماعي والنفسي للانحراف	4.38	%87.6	**تأثير حاسم وعالٍ جداً**
البيئة والمدرسة	الاكتظاظ السكاني، التسرب المدرسي، وتنمر البيئة	قطع روابط التواصل المؤسسي وتسهيل	4.12	%82.4	**تأثير مرتفع**

ISSN : 2410-1818

المحور	المتغير المستقل (العوامل الفاعلة)	المتغير التابع (مسار الجنوح والانحراف)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
		الانخراط بالأقران			
جماعات الأقران	سطوة "شلة الشارع"، وثقافة القوة والعنف	إعادة إنتاج السلوك الجانح وتبني الهوية العدوانية	4.45	%89.0	تأثير حاسم وعالٍ جداً
سياق الحرب والحصار	الصدمات الجماعية، تدمير الأفق، وانهيار شرعية القانون	إعدام المعنى الوجودي وتبرير اللجوء للعنف المميت	4.52	%90.4	تأثير جذري وكلي

-تؤكد المعطيات الكمية والكيفية المضمنة في الجدول رقم (1) أعلاه أن مسارات جنوح الأحداث نحو الجرائم الجسيمة (كالقتل) لا تخضع لعامِل أحادي أو نزعة فردية معزولة، بل هي محصلة حتمية لتفاعل بنيوي متسلسل تتكامل فيه الحلقات الاجتماعية والاقتصادية والسياقية. ويمكن تفكيك هذا التفاعل أكاديمياً وفق الدلالات الآتية:

1. المرجعية المطلقة لسياق الحرب والحصار:(90.4%)

- يعكس الارتفاع القياسي في هذا المحور الدور الجذري الذي تلعبه البيئة الماكرو-اجتماعية في قطاع غزة؛ فالتدمير المستمر للأفق النفسي والوجودي، وتآكل شرعية القانون أمام انعدام فرص الحياة، حول العنف من سلوك طارئ إلى أداة تكيف عدوانية وبديل بقائي يشرعن إزهاق الأرواح في سبيل انتزاع الاعتبار الوهمي.

2. هيمنة جماعات الأقران والبيئة الأسرية كمحفزات دقيقة (89.0%)و(87.6%)

ISSN : 2410-1818

- تُبرز هذه المؤشرات كيف تؤدي البنية الأسرية المتصدعة، المتسمة بالعقاب البدني وغياب الحوار، إلى خلق طفل يعاني من "الاغتراب الوجداني". وحين تتقاطع هذه البيئة الطاردة مع سطوة "شلة الشارع" والأقران المنحرفين، تتوفر للحدث الحاضنة البديلة التي تمنحه هوية زائفة تقوم على الفحولة القسرية والعنف الجماعي، مما يفسر سهولة انسياقه نحو ارتكاب الجرائم.

الإجابة على الفرضية الفرعية الأولى:

-التفكك الأسري كمسار بنيوي للجنوح

تفترض الدراسة أن التفكك الأسري لا يعمل كعامل منفصل، بل كمسار تراكمي يعيد تشكيل التنشئة الاجتماعية للحدث، بما يزيد من هشاشة الضبط الاجتماعي ويُسهِم في تهيئة مسار الجنوح نحو العنف الشديد في هذا الجزء، يتم اختبار ومناقشة الفرضية الثانية للدراسة والتي تفترض أن "التفكك الأسري لا يعمل كعامل منفصل، ويعد كمسار تراكمي يعيد تشكيل التنشئة الاجتماعية للحدث، بما يزيد من هشاشة الضبط الاجتماعي ويُسهِم في تهيئة مسار الجنوح نحو العنف الشديد".

جدول رقم (2) يوضح المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية والتقييم لدى التفكك الأسري

المحور	المتغير المستقل (مظاهر التفكك الأسري والتنشئة)	المتغير التابع (هشاشة الضبط ومسار العنف الشديد)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
غياب الحوار والاحتواء	انعدام لغة الحوار الأسري وسيادة التهميش والعاطفة الباردة	انهيار شعور الأمان الوجودي واللجوء للشارع	4.40	%88.0	**تأثير حاسم وعالٍ جداً**
القسوة والعقاب البدني	تفشي الضرب المبرح والتعنيف	تطبيع العنف الداخلي وفقدان	4.35	%87.0	**تأثير مرتفع للغاية**

ISSN : 2410-1818

المحور	المتغير المستقل (مظاهر التفكك الأسري والتنشئة)	المتغير التابع (هشاشة الضبط ومسار العنف الشديد)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
	اليومي داخل الأسرة	التعاطف البشري			
غياب الرهبة والرقابة	تفكك السلطة الأبوية وعجز الأسرة عن التوجيه والمتابعة	ضعف آليات الضبط الاجتماعي الداخلي للحدث	4.22	%84.4	تأثير مرتفع
تراكم الصدمات الأسرية	اجتماع التصدع مع ضغوط المعيشة والبيئة الطاردة	تبلور "الهوية العدوانية" والاستعداد للجريمة	4.48	%89.6	تأثير جذري وكلي

=التفسير الأكاديمي لنتائج الفرضية الفرعية الأولى

تُبرز المعطيات التحليلية في الجدول أعلاه صحة الفرضية الثانية وصدق منطلقاتها السوسيولوجية؛ إذ تؤكد أن التفكك الأسري لا يحمل تأثيراً أحادياً أو معزولاً، بل يشتغل كـ "مسار تراكمي هادم" يعيد هندسة البنية النفسية والاجتماعية للحدث حيث كان التفسير الإحصائي للفرضية المتفرعة الأولى بأبعادها حسب الاتي:

1. التراكم الصدمي وهندسة الهوية العدوانية:(89.6%)

- يعكس الارتفاع الأبرز في هذا المحور أن التصدع الأسري حين يتداخل مع عوامل الضغط والعوز والبيئة الطاردة، يتحول إلى مسار تراتبي متصاعد؛ فالطفل الذي ينشأ في كنف أسرة متصدعة

ISSN : 2410-1818

يعاني من عجز هيكلي في تلبية احتياجاته النفسية، مما يجعله يطور "هوية عدوانية صلبة" تضمن له البقاء وحماية ذاته المهضومة.

2. **غياب الاحتواء وسيادة العنف المبرر 88.0% و87.0%**

- تؤكد المؤشرات أن غياب الحوار العاطفي والاعتماد على العقاب البدني القاسي يؤديان حتماً إلى "تطبيع العنف" داخل وعي الحدث. وحين يغيب الحنان الأسري، يتحول العنف المنزلي من مصدر أذى إلى "كتالوج سلوكي" معتاد يمارسه الحدث دون شعور بالذنب، مستخدماً إياه كأداة وحيدة لفرض السيطرة واسترداد الاعتبار.

3. **انهيار الضبط الداخلي والانجراف نحو العنف الشديد:**(84.4%)

- يوضح التقييم أن تفكك السلطة الأبوية وعجز الوالدين عن المراقبة والتوجيه يفرغان المؤسسة الأسرية من وظيفتها الرقابية الأساسية. هذا الفراغ في "الضبط الاجتماعي الداخلي" يترك الحدث بلا حصانة أخلاقية أو قانونية، مما يسهل اختطافه تدريجياً من قبل جماعات الأقران وثقافة الشارع، ليتوج مساره المنحرف بارتكاب الجرائم الجسيمة كالقتل والعنف المفرط.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

- العنف الأسري كآلية لإعادة إنتاج العنف

تفترض الدراسة أن التعرض للعنف داخل الأسرة يسهم في تطبيع العنف في وعي الحدث، ويعمل كآلية لإعادة إنتاج السلوك العنيف في المجال العام، بما في ذلك جرائم القتل.

في هذا الجزء، يتم اختبار ومناقشة الفرضية الرابعة للدراسة والتي تفترض أن **"التعرض للعنف** داخل الأسرة يسهم في تطبيع العنف في وعي الحدث، ويعمل كآلية لإعادة إنتاج السلوك العنيف في المجال العام، بما في ذلك جرائم القتل".

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (2) يوضح القضايا التفسيرية والافتراضات التحليلية يوضح المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والتقييم لدى العنف الأسري كآلية لإعادة إنتاج العنف

المحور	المتغير المستقل (التعرض للعنف الأسري والتعنيف)	المتغير التابع (تطبيع العنف وإعادة إنتاجه في المجال العام)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
التطبيع المبكر للعنف	ممارسة العقاب البدني القاسي والتعرض اليومي للإهانة	نزع الحواجز النفسية وتبرير استخدام القوة	4.42	%88.4	تأثير حاسم وعالٍ جداً
بلادة الحس التعاطفي	تفشي القسوة وغياب الدفء العاطفي والاحتواء الأسري	تراجع الاستجابة الوجدانية لمعاناة الآخرين وإزهاق الأرواح	4.36	%87.2	تأثير مرتفع للغاية
اكتساب آليات المواجهة	استقواء المحيط الأسري واعتماد الغلبة لمن يمتلك القوة	تبني الرد العدواني الفوري كاستجابة حتمية للاحتكاك	4.28	%85.6	تأثير مرتفع
انتقال العنف للمجال العام	إسقاط نماذج التعنيف المنزلي على الشارع وجماعات الأقران	إعادة إنتاج السلوك العنيف والوصول إلى جرائم القتل	4.50	%90.0	تأثير جذري وكلي

ISSN : 2410-1818

التفسير الأكاديمي لنتائج الفرضية الفرعية الثانية

تُبرز المعطيات التحليلية الواردة في الجدول أعلاه صحة الفرضية الرابعة بعمق سوسيولوجي ونفسي واضح؛ إذ تثبت أن العنف لا يُولد من فراغ، بل ينتقل عدواه كبنية سلوكية متوارثة عبر الآفاق الآتية:

1. **انتقال العنف من الفضاء الأسري إلى المجال العام:(90.0%)**

- يمثل هذا الارتفاع الأبرز التجسيد الفعلي لمفهوم "إعادة إنتاج العنف"؛ فالطفل الذي يتشرب القسوة والتعنيف داخل الجدران الأربعة للأسرة يعيد إسقاط هذه النماذج المشوهة في الشارع ومع جماعات الأقران. يتحول العنف لديه من ممارسة دفاعية ضيقة إلى "لغة عامة" للتواصل وفرض الوجود، متدرجاً حتى يتوج بانفجار سلوكي يصل إلى ارتكاب الجرائم الجسيمة كالقتل.

2. **التطبيع المبكر ونزع الحواجز النفسية 88.4% و87.2%**

- تؤكد المؤشرات أن التعرض المستمر للعقاب البدني القاسي وغياب الاحتواء العاطفي يعملان على "تطبيع العنف" داخل وعي الحدث. هذا التطبيع يؤدي إلى تبلد شعوري وفقدان القدرة على التعاطف مع الآخرين، مما يزيل الموانع الأخلاقية والنفسية التي تحول عادة بين الفرد وإيذاء البشر أو إزهاق أرواحهم.

3. **تبني آليات المواجهة العدوانية:(85. 6%)**

- يوضح التقييم أن البيئة الأسرية القائمة على شريعة الغلبة وفرض الرأي بالقوة تبرمج عقلية الحدث على أن العالم مكان عدائي لا يحمي فيه نفسه سوى من يمتلك البطش. وبذلك، تصبح الاستجابة لأي احتكاك بسيط في الشارع رداً عدوانياً دموياً، لتؤكد الدراسة أن كسر حلقات العنف المجتمعي يبدأ حتماً بإصلاح بنية التنشئة الأسرية وحمايتها من القسوة والتهميش.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

-الفقر والتهميش كخبرة معيشة لا كمتغير اقتصادي فقط

تفترض تولد الإحباط والشعور بالحرمان النسبي، بما يسهم في إعادة تعريف العنف كوسيلة للتكيف أو الدراسة أن الفقر لا يؤثر فقط بوصفه وضعاً اقتصادياً، وإنما بوصفه خبرة اجتماعية-نفسية التعبير. في هذا الجزء، يتم اختبار ومناقشة الفرضية الثالثة للدراسة والتي تفترض أن "الفقر لا يؤثر فقط بوصفه وضعاً اقتصادياً، وإنما بوصفه خبرة اجتماعية-نفسية تولد الإحباط والشعور بالحرمان النسبي، بما يسهم في إعادة تعريف العنف كوسيلة للتكيف أو التعبير".

جدول الإجابة عن القضايا التفسيرية والافتراضات التحليلية للفرضية الثالثة

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية والتقييم للفرضية الثالثة

المحور	المتغير المستقل (الفقر كخبرة اجتماعية—نفسية)	المتغير التابع (إعادة تعريف العنف كوسيلة للتكيف)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
العجز المعيشي المباشر	انعدام القدرة على تلبية المتطلبات الأساسية والمدرسية	الشعور بالدونية وفقدان الاعتبار أمام الأقران	4.32	%86.4	**تأثير مرتفع للغاية**
الحرمان النسبي والإحباط	المقارنة المستمرة بالآخرين وتولد مشاعر القهر والظلم	تفجر حالة الإحباط المعيشي والنفسي المتراكم	4.38	%87.6	**تأثير حاسم وعالٍ جداً**
فقدان الهيبة الأسرية	عجز المعيل وتهاوي مكانته الاقتصادية والاجتماعية	زعزعة الاستقرار المعنوي وفقدان مظلة الأمان	4.18	%83.6	**تأثير مرتفع**
العنف كأداة تكيف وبقاء	انسداد الأفق المادي وغياب قنوات الحراك المشروع	إعادة تعريف العنف والسطو كبديل	4.46	%89.2	**تأثير جذري وكلي**

ISSN : 2410-1818

المحور	المتغير المستقل (الفقر كخبرة اجتماعية—نفسية)	المتغير التابع (إعادة تعريف العنف كوسيلة للتكيف)	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	التقييم (مستوى التأثير)
		اقتصادي ووسيلة إثبات			

-التفسير الأكاديمي لنتائج الفرضية الفرعية الثالثة

تُؤكد المعطيات التحليلية في الجدول أعلاه صحة الفرضية الثالثة بعمق؛ إذ تثبت أن **الفقر ليس مجرد رقم حسابي جامد** يقيس مستوى الدخل، بل هو "خبرة معيشية واجتماعية-نفسية" ضاغطة تعيد تشكيل وعي الحدث وتفاعلاته وفق الدلالات السوسيولوجية الآتية:

1. **إعادة تعريف العنف كوسيلة تكيف وبقاء:**(89.2%)

- يُبرز هذا الارتفاع الأبرز كيف يتحول الفقر المدقع وانسداد الأفق المادي إلى قوة دافعة تجبر الحدث على إعادة هندسة مفاهيمه؛ فعندما تنعدم فرص الحراك الاجتماعي المشروع وتغيب القدرة على تلبية المتطلبات، يُعاد تعريف العنف (سواء بالسطو أو فرض السيطرة أو استخدام السلاح) من مجرد جريمة إلى "أداة تكيف بديلة" تضمن للحدث البقاء وانتزاع المكاسب المادية والاعتبار الوهمي.
- **توليد الحرمان النسبي وشحن الإحباط النفسي** (87.6%) و(86.4%)تؤكد المؤشرات أن شعور الحدث بالعجز المستمر عن تلبية أبسط احتياجاته مقارنة بأقرانه يولد لديه "حرماناً نسبياً" قاسياً. هذا الحرمان لا يظل حبيس الجانب المادي، بل يترجم إلى مشاعر عميقة بالقهر والظلم والدونية، مما يشحن البنية النفسية للحدث بطاقتين انفجاريتين تبحثان عن منفذ للتعبير.

2. **تقويض الهيبة الأسرية وتصدع مظلة الأمان:**(83.6%)

- يوضح التقييم أن عجز المعيل عن القيام بدوره الاقتصادي يفقده هيبته وسلطته التوجيهية داخل الأسرة. هذا التهاوي المادي والمعنوي يترك الحدث بلا مرجعية أسرية تحميه، دافعاً به نحو الشارع وجماعات الأقران، ليصبح الفقر والتهميش المحرك الأساسي الذي يزج بالحدث في مسار الجنوح والانحراف.

ISSN : 2410-1818

النتائج والتوصيات والمقترحات

أولاً: نتائج الدراسة

أ. نتائج الأبعاد الاجتماعية:

تشمل النتائج المرتبطة بالبنية الأسرية، والعلاقات الاجتماعية، والتنشئة، والتفاعل الجماعي، والضبط الاجتماعي، والتنشئة الأسرية:

-**النتيجة الأولى:** تساهم جماعات الأقران دوراً محورياً في تبني الهوية العدوانية بنسبة تأثير 89.0٪ حيث تمنح "شلة الشارع" الحدثَ هويةً بديلةً قائمةً على العنف الجماعي، في غياب الحاضنة الأسرية الآمنة التي تشكل المرجعية الأساسية لتكوين الشخصية السوية.

-**النتيجة الثانية:** يساهم التفكك الأسري في تهيئة الاستعداد الاجتماعي والنفسي للانحراف بنسبة 87.6٪

إذ يؤدي غياب الحوار والاحتواء، وانتشار العقاب البدني، إلى نشوء طفل يعاني من الاغتراب الوجداني، وفقدان الشعور بالانتماء إلى كيان أسري داعم.

-**النتيجة الثالثة:** يساهم التفكك الأسري كمسار تراكمي هدام وليس عاملاً منفصلاً بنسبة 89.6٪ حيث سجل تراكم الصدمات الأسرية تأثيراً جذرياً، إذ يتسبب تداخل التصدع الأسري مع ضغوط المعيشة في تبلور "الهوية العدوانية الصلبة" لدى الحدث، التي تصبح إطاراً مرجعياً ثابتاً في تعامله مع العالم الخارجي.

-**النتيجة الرابعة:** يساهم غياب الحوار والاحتواء الأسري إلى انهيار شعور الأمان الوجودي بنسبة 88.0٪ مما يدفع الحدث إلى اللجوء إلى الشارع بوصفه بديلاً عن الأسرة، والبحث عن الانتماء في جماعات الأقران المنحرفة، التي توفر له ما تفتقر إليه أسرته من قبول واحتضان.

-**النتيجة الخامسة:** تُسهم القسوة والعقاب البدني داخل الأسرة في تطبيع العنف بنسبة 87.0٪حيث يتحول العنف المنزلي من مصدر أذى إلى "كتالوج سلوكي" معتاد، يمارسه الحدث دون شعور بالذنب، ودون إدراك لحدوده الأخلاقية أو القانونية.

-**النتيجة السادسة**: يؤدي تفكك السلطة الأبوية وضعف الرقابة إلى إفراغ الأسرة من وظيفتها الرقابية بنسبة 84.4٪ تاركاً الحدث بلا حصانة أخلاقية أو قانونية، مما يسهل انجرافه نحو الجريمة، في غياب أي رادع داخلي أو خارجي يُذكر.

-**النتيجة السابعة:** ينتقل العنف من الفضاء الأسري إلى المجال العام بنسبة 90.0٪ حيث يعيد الطفل إسقاط نماذج التعنيف المنزلي على الشارع وجماعات الأقران، متدرجاً في سلوكه العدواني حتى يصل إلى ارتكاب جرائم القتل، كتتويج منطقي لمسار عنفي بدأ في المنزل.

ISSN : 2410-1818

-النتيجة الثامنة: يؤدي التطبيع المبكر للعنف ونزع الحواجز النفسية إلى تبلد شعوري وفقدان التعاطف بنسبة 88.4٪ مما يزيل الموانع الأخلاقية التي تحول دون إيذاء البشر، ويحوّل الآخر إلى موضوع قابل للإيذاء دون اكتراث.

-النتيجة التاسعة: تُبرمج البيئة الأسرية القائمة على الغلبة عقلية الحدث على أن العالم مكان عدائي بنسبة 85.6٪ مما يجعل الاستجابة العدوانية الفورية هي الخيار الحتمي لأي احتكاك في الشارع، ويعزز لديه منطق "البقاء للأقوى" بوصفه مبدأً حياتياً راسخاً.

ب. نتائج الأبعاد الاقتصادية:

النتيجة الأولى: يساهم سياق الحرب والحصار قائمة العوامل الأكثر حزماً في جنوح الأحداث بنسبة 90.4٪ إذ أدى تدمير الأفق الوجودي وانهيار شرعية القانون إلى تحويل العنف إلى أداة للتكيف والبقاء، تشرعن إزهاق الأرواح في منظومة قيمية مغايرة تماماً لما هو سائد في الظروف الطبيعية.

النتيجة الثانية: يتسبب تداخل ضغوط المعيشة مع التصدع الأسري في تبلور الهوية العدوانية الصلبة بنسبة 89.6٪ حيث يعمل التفاعل بين الظروف الاقتصادية القاسية والتفكك الأسري على تعزيز المسار التراكمي للانحراف، وتأكيد الطابع العضوي للتداخل بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً: الأبعاد المتداخلة (اجتماعية-اقتصادية) وهي النتائج التي تعكس تداخل البعدين بشكل لا يمكن فصله:

-يساهم التفكك الأسري مع ضغوط المعيشة الناتجة عن الحصار والفقر في خلق أرض خصبة للجنوح حيث يفاقم الفقر والحصار من غياب الأمن الأسري، ويدفعان الحدث نحو البحث عن هوية بديلة في جماعات الأقران، كما يسهمان في تعزيز التطبيع المبكر للعنف كآلية للبقاء والتكيف.

ثانياً-توصيات الدراسة:

التوصية الأولى :ضرورة تبني مقاربة شمولية متعددة المستويات في التعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث، تجمع بين التدخلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يتناسب مع خصوصية السياق الفلسطيني في قطاع غزة، ولا تكتفي بالتدابير العقابية أو الأمنية وحدها.

التوصية الثانية :العمل على تعزيز برامج الإرشاد النفسي والاجتماعي للأحداث الجانحين وأسرهم، مع التركيز على معالجة الصدمات النفسية المتراكمة، واضطرابات ما بعد الصدمة، وتنمية مهارات التعاطف والتنظيم الانفعالي لديهم، بالاستناد إلى أساليب علمية قائمة على الأدلة

التوصية الثالثة :تفعيل سياسات الوقاية المبكرة في الوسط المدرسي والمجتمعي، من خلال برامج توعوية تستهدف الأطفال والأسر، تركز على تعزيز الحوار الأسري، والاحتواء العاطفي، ونبذ العنف بوصفه وسيلة لحل النزاعات.

ISSN : 2410-1818

التوصية الرابعة :إنشاء نظام إنذار مبكر مجتمعي يعتمد على مؤشرات الخطر السلوكية والنفسية، بالتنسيق بين المؤسسات التربوية والاجتماعية والصحية والقضائية، بهدف التدخل المبكر قبل تطور السلوك الجنحي إلى جرائم كبرى كالقتل

التوصية الخامسة :إصلاح التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية الأحداث، بما يكفل توفير بيئة قانونية داعمة للإصلاح وإعادة التأهيل، وترسيخ مبادئ العدالة التصالحية بدلاً من العدالة العقابية، مع مراعاة الظروف الاستثنائية التي يمر بها قطاع غزة.

التوصية السادسة :دعم الأسر الفلسطينية في قطاع غزة عبر برامج اقتصادية واجتماعية تخفف من حدة الفقر والضغوط المعيشية، وتعزز التماسك الأسري، وتُعيد بناء السلطة الأبوية القائمة على الاحترام والحوار بدلاً من القسوة والسيطرة.

التوصية السابعة :توثيق ونشر الوعي المجتمعي بأهمية دور مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية (كالأسرة والمدرسة والمسجد) في مكافحة الظاهرة، بما يُعزز الشراكة المجتمعية في حماية الأحداث، ويحد من الاعتماد المفرط على الآليات العقابية الرسمية.

ثالثاً: المقترحات الدراسية

1. إجراء دراسة مقارنة بين الأحداث الجانحين في جرائم القتل وغيرهم من الجانحين في جرائم أقل خطورة، للكشف عن العوامل المميزة لكل فئة، وتحديد مسارات التدخل الأنسب لكل حالة.
2. إجراء دراسة نوعية معمقة تعتمد على المقابلات المطولة والملاحظة المشاركة مع الأحداث الجانحين وأسرهم، للتعمق في فهم الديناميات الأسرية والنفسية الكامنة وراء السلوك الإجرامي، وتجاوز حدود المنهج الكمي.
3. دراسة فعالية برامج إعادة التأهيل والإصلاح المطبقة حالياً في قطاع غزة، من خلال تقييم مخرجاتها ومؤشرات نجاحها في خفض معدلات العود إلى الجريمة، والخروج بتوصيات عملية لتطويرها.

ISSN : 2410-1818

-المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابن منظور. (2005). لسان العرب، ط2، لجنة البيان العربي- القاهرة، دار المعارف.
- الزهراني، أحمد بن سعيد. (2017). فعالية برامج التأهيل الاجتماعي والنفسي في المؤسسات الإصلاحية. مجلة الدراسات الأمنية، 19(1)، 88-114.
- الساعاتي، سامية حسن. (1983). الجريمة والمجتمع. دار النهضة العربية.
- العتيبي، محمد بن ناصر. (2019). العدالة الإصلاحية وبدائل العقوبات السالبة للحرية في تشريعات حماية الأحداث. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الفيومي، أحمد بن محمد المقري. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.
- الكايد، رنا راتب، والسوالقة، رولا عودة. (2026). السياق الاجتماعي للشروع في القتل والقتل العمد بين الأحداث الجانحين في الأردن. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 53(3)، 9080.
- جعفر، علي محمد. (1984). الأحداث المنحرفون. المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع.
- شبير. (2003). الخصائص الاجتماعية للأحداث [بحث غير منشور]. كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- طه، نورس رشيد، وحسين، زهراء علي. (2023). التدابير الخاصة بتأهيل الأحداث الجانحين. مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، 1(1). https://doi.org/10.59746/.v1i1.33
- عبد الدايم، فتحي جاب الله إدريس. (2009). الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الأحداث المنحرفين في مدينة بنغازي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قار يونس.
- عبد الغني، سحر عبد الغني عبد الله. (2004). ظاهرة تعاطي المخدرات لدى الأطفال: دراسة استطلاعية لعينة من الأطفال المتعاطين بمؤسسات الأحداث بمدينة القاهرة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.
- أبو الخير، طه، والعصرة، منير. (1961). انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن. منشأة المعارف.
- إبراهيم، أكرم نشأت. (1973). انحراف الحدث ودور المؤسسات في المعاملة والمعالجة (ط1). المكتب الدولي لمكافحة الجريمة.
- ناجي، عبد العزيز غالب. (2004). جناح الأحداث في المجتمع اليمني: دراسة ميدانية على عينة من الأحداث المنحرفين في مدينة عدن [رسالة ماجستير غير منشورة].

ISSN : 2410-1818

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Baglivio, M. T., & Wolff, K. T. (2017). Prospective prediction of juvenile homicide/attempted homicide among early-onset juvenile offenders. John Jay College Research Publications.
- Heide, K. M. (2021). Juvenile homicide offenders: Why they were involved in serious crime. Behavioral Sciences & the Law, 39(4), 492–505.
- Wang, X., & Meng, H. (2024). Adverse childhood experiences and deviant peer affiliation among Chinese delinquent adolescents: The role of relative deprivation and age. Frontiers in Psychology, 15, Article 1345678. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2024.1345678

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59